

تقرير "الايكونوميست" توقع تحسناً في النمو خلال ٢٠٠١

لبنان حقق ثاني أعلى معدل عجز في العالم بعد زيمبابوي

كتبت فيوليت البلعة: النهار ٢٠٠١/٤/١٩

أورد تقرير الـ"إيكونوميست انتليجانس يونيت" ان عجز الموازنة اللبنانية، قياساً بالنواتج المحلي الاجمالي (بلغ ١٤٥ في المئة)، سجل ثاني اعلى معدل عجز في العالم بعد زيمبابوي. واذ توقع تحسناً على صعيد النمو الاقتصادي بعد سنتين من الركود، نبّه من ان العجز المتزايد في الموازنة العامة سيؤدي الى تهديد متصاعد للاستقرار الاقتصادي، وخصوصاً في حال تباطؤ تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي.

واعتبر التقرير الذي صدر امس وتناول الفصل الاول من سنة ٢٠٠١ ان توافق رئيس الجمهورية العماد اميل لحود ورئيس مجلس النواب نبيه بري لقرار برنامج رئيس الوزراء رفيق الحريري للاصلاح الاقتصادي، ادى الى دعم النظرة حيال تقدم العملية السياسية في لبنان. لكنه رأى ان الاتفاق بين الرؤساء معرض لضغوط كبيرة، وخصوصاً مع مباشرة الحريري تنفيذ اصلاح الادارة العامة، وتحديد اجهة خفض حجم العاملين في مؤسسات الدولة. ولفت الى ان تزايد حدة المناقشة حول الوجود السوري في لبنان يترك تأثيراته على الوضع المحلي.

ووفق المؤشرات الاقتصادية، توقع التقرير ان يشهد النمو تحسناً بعد سنتين من الركود، الا انه اعتبر "ان العجز المتزايد في الموازنة العامة سيؤدي الى تهديد متنام للاستقرار الاقتصادي، وخصوصاً اذا ما حصل تباطؤ في تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي، وزيادة الانفاق الاستيرادي، مما سيفضي الى زيادة العجز في الميزان التجاري تاركاً للبنان الاعتماد على رساميل ضخمة ومصادر تدفق مالي غير مرئية تؤدي الى استقرار في ميزان المدفوعات".

ورأى "ان الاتفاق بين الرئيسين لحود وبري في شأن اتجاهات الاصلاح الاقتصادي، ادى الى تحسن نظرة النخبة من اللبنانيين التي تجاوبت وتعاونت على نحو فاعل، الا ان هذه النظرة شهدت تحولا في الاستراتيجية التي يعتمدها الحريري، مع بدء تنفيذ خطة خفض الانفاق في القطاع العام.

توقعات بالارقام

واستند التقرير الى المؤشرات الاقتصادية ليقول ان النمو سيسجل ٥,٠ في المئة عام ٢٠٠٠، عاكساً حال الركود الاقتصادي للسنة الثانية على التوالي. واستند كذلك الى احصاءات رسمية ليؤكد خفض التضخم بمعدل ٢,٢ في المئة في ٢٠٠٠. واورد ان لبنان سجل عام ٢٠٠٠ ثاني اعلى معدل عالمي في عجز الموازنة قياساً بالنواتج المحلي الاجمالي "واضعا اللبيرة تحت ضغوط تتجه الى التصاعد، وداعياً المصارف التجارية الى خفض ديون الدولة المترتبة لها".

وفي المقابل، لفت التقرير الى ان الرئيس الحريري يفاوض سياسياً لخفض حجم الانفاق العام، بهدف خفض نمو العجز في الموازنة، علماً ان التعويضات المالية المترتبة عن هذه الخطوة (خفض حجم الانفاق العام) ستضاف الى موازنة ٢٠٠١. ووفق ارقام عام ٢٠٠٠، فان الاقتصاد، بحسب تقرير "الايكونوميست"، لا يزال في ركود مستمر "علماً ان مؤشرات مبكرة دلت على احتمال تعافيه في ٢٠٠١، ولكن يصعب التكهّن بما سيحققه من معدلات هذه السنة، فيما تشير التوقعات الى انه سيكون بطيئاً جداً ليحقق نسبة ١ في المئة سنة ٢٠٠١، و٢ في المئة في ٢٠٠٢، وذلك نتيجة عدم ادراك اخطار السياسة المالية للحكومة، فيما القطاع السياحي يبذل جهوداً للاستمرار في ادائه الجيد، والاسعار سجلت خفصاً بنسبة ٢,٢ في المئة مقارنة بالاعوام السابقة".

واعتبر التقرير ان مؤشرات نمو ٢٠٠١ تدنت بنسبة قليلة عما كان متوقعا لها رسميا (بين ٣ و ٥ في المئة)، مرجحا ان تسجل تقدما اذا ما اظهر البرنامج الاقتصادي آثارا فورية كما يأمل الرئيس الحريري. ولفت الى ان حركة التصدير والاستيراد سجلت نموا ضعيفا في ٢٠٠٠ الا ان العجز التجاري بدأ يتسع اثر قرار خفض الرسوم الجمركية. وأشار الى ان دخل الخدمات والتدفق الرأسمالي انخفضا في الربع الاخير من ٢٠٠٠ مما افضى الى زيادة العجز في ميزان المدفوعات.

واعتبر ان السياسة الاقتصادية تستمر هدفا اساسيا لحكومة الرئيس الحريري، وذلك بهدف دفع لبنان خارج حلقة الركود ولايجاد وسائل كفيلة بوضع عجز الموازنة المتصاعد تحت السيطرة. واورد ان الحريري وضع منذ تسلم رئاسة الحكومة قبل اشهر، عناصر النمو ضمن العناوين الاساسية لبرنامج الاقتصادي، بغية توسيع الاقتصاد بسرعة، واعتماده تاليا وسيلة لدفع العائدات المالية المتوسطة المدى نحو التحسن.

وتحدث تقرير "الايكونوميست" عن اخطار جدية تتمثل في ان استمرار عجز الموازنة سيدفع السياسة المالية للحكومة والعملية الوطنية في اتجاه الازمة، الامر الذي من شأنه ادخال الاقتصاد مجددا حلقة الركود.

التضخم والتكشف

واعتمد التقرير على احصاءات رسمية تدل على خفض الاسعار بنسبة تراجع ٢،٢ في المئة عام ٢٠٠٠ وذلك بسبب الطلب المحلي وقوة العملة الوطنية حيال الاورو. واعتبر ان العودة الى النمو ستفضي الى ضغوط تضخمية خلال الفترة المرصودة بالتوقعات، "الا ان اي تعاف بطيء للاقتصاد وادارة جيدة له ضمن المعقول، وحصول معدل طلب جيد، من شأنها ان تؤدي الى تضخم متواضع، قد يسجل نسبة ٥،١ في المئة سنة ٢٠٠١ و ٢ في المئة سنة ٢٠٠٢".

وقال ان سياسة الرئيس الحريري التي قامت على شعار النمو تحولت الى التكشف. واورد انه رغم الاختلافات الحاصلة على الصعيد السياسي، الاقليمي والمحلي، فان الرئيس الحريري يواصل التركيز على السياسة الاقتصادية، وقد اطلق في الاسابيع الماضية سلسلة اجراءات جديدة للاصلاح، وهو يواصل الحديث بتفاؤل عن توقع نمو اقتصادي.

ولفت الى "تحول غير مسار استراتيجيا النمو هذه" نتيجة السياسة الاقتصادية والبرامج الاصلاحية والاجراءات المتخذة للخروج من الازمة، وتدهور ميزان المدفوعات لرفع العائدات الحكومية عبر خفض الانفاق العام، مما ادى الى تكشف وانكماش.

عجز الموازنة

وبالنسبة الى العجز في الموازنة، ذكر التقرير ان العجز بلغ ٥ آلاف و ٩٠٠ مليار ليرة (٩،٣ مليار دولار) عام ٢٠٠٠، وهو اقصى معدل سجله لبنان، علما انه يساوي نسبة ٥٦ في المئة من الانفاق العام، ومعدل ٢٤ في المئة قياسا بالنواتج المحلي الاجمالي، دافعا الدين العام ليسجل اكثر من ١٤٠ في المئة من الناتج.

واورد ان العجز في موازنة لبنان نسبة الى الناتج هو ثاني اعلى معدل في العالم بعد زيمبابواي، اذ زاد بنسبة تفوق الـ ٦٠ في المئة عن العجز المحقق عام ١٩٩٩ حين بلغ ٣ آلاف و ٦٠٠ مليار ليرة. واعتبر ان الرقم المسجل كان اكثر من المتوقع، وذلك نتيجة خفض عائدات الموازنة في تشرين الثاني وكانون الاول (بعد شهرين من تسلم الحريري رئاسة الحكومة) بنسبة ٤٥ في المئة عن الفترة عينها في ١٩٩٩، في مقابل زيادة الانفاق العام في الشهرين الاخيرين من ٢٠٠٠ بنسبة ٤٠ في المئة مقارنة بالفترة عينها من ١٩٩٩.

خدمة الدين والعائدات

واشار الى ان ردة فعل حكومة الرئيس الحريري على عدم توازن الموازنة العامة خيب آمال الكثير من المراقبين، كونها قدمت حولا صغيرة للتخفيف من ارتفاع الضغوط على السياسة المالية. ولاحظ ان خدمة الدين حققت ارقاما مذهلة "اذ ارتفعت الى ٩٧ في المئة من عائدات الدولة و ٤٠ في المئة من الانفاق العلم الذي زاد بدوره بنسبة ٢٣ في المئة خلال سنة كان متوقعا ان تكون سنة نقشف، فيما انخفضت العائدات الى اكثر من ٦ في المئة، وكذلك انخفضت العائدات الجمركية بنسبة ١١ في المئة بسبب خفض الرسوم الجمركية وتراجع الطلب على الاستيراد".

وتوقع ان يبلغ العجز سنة ٢٠٠١ نحو ٦ آلاف و ١٠٠ مليار ليرة اي ما يوازي اقل ٥٨ في المئة من الانفاق العام، علما ان الانفاق الحكومي خارج دائرة "خدمة الدين"، سيرتفع نتيجة الزيادة بنسبة ٦٠ في المئة على رواتب العسكريين وموظفي الامن العام.

ولفت التقرير الى ان المصارف التجارية تراجعت في ملاحقة تسليفاتها للقطاع العام، مشيرا الى ان حجم هذه التسليفات ارتفع على نحو لافت حين بدأت الدولة تتطلع الى مصادر خارجية لقف الفجوة المالية. ووضح ان المصارف الوطنية المصدر الاساس للتسليف، بفعل انجذابها الى فوائد سندات الخزينة. بدليل ارتفاع ائتمائها في تلك السندات من ١٣ الفا و ٧٠٠ مليار ليرة عام ١٩٩٨ الى ١٩ الفا و ٦٠٠ مليار في آب ٢٠٠٠.